

# إقامة الدليل والبرهان

على محمد بن أحمد الأحمري  
على أدلة القرآن

تأليف  
العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السليبي

المكتب الإسلامي



# إقامة الدليل والبرهان على تحريم أخذ الأجر على تلاوة القرآن

تأليف  
العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز المسافع

المكتب الإسلامي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله  
من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل  
له ، ومن يضل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وبعد ، فهذه رسالة قيمة تتعلق بأهم كتاب وأعظم  
دستور ، الكتاب الذي أنزله الله هداية لعباده وسبيلاً  
لسعادة الخلق ، فتركه أكثرهم نسياً منسياً . وجعلوه وراءهم  
ظهرياً . واستغله آخرون فجعلوه مجال تكسب ومحل  
استغلال حتى أصبح القرآن مقارناً للموت والقبور ، حيث  
لا صيانة ولا عظة ولا اعتبار ، فتجد الناس مشغولين عن  
القارئ بالحديث والاستقبال والوداع والأحاديث المملة ،  
مخالفين قول الله تعالى : « وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
 وأنصتوا لعلكم ترحمون » فكانت هذه الرسالة انتصاراً  
للقرآن ، وردعاً لعبث العابثين واستغلال الضالين الجاهلين .

وقد استدل لها بآيات القرآن الكريم وأحاديث النبي  
العظيم ، وبأقوال المذاهب والعلماء المهديين ، ورد كل شبهة  
تعلق بها من يعاند الكتاب والسنة .

حقوق الطبع محفوظة للمكتب الإسلامي  
إصاحبه  
زهير الشاويش

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب ١١/٣٧٧١ - هاتف ٤٥٠٦٣٨ - برقياً : اسلامياً  
دمشق : ص.ب ٨٠٠ - هاتف ١١١٦٣٧ - برقياً : اسلامياً

وان كثرة النقول من كتب المذاهب المختلفة تدل على اهتمام المؤلف بهذا الموضوع ، كما تدل على امانته في رد كل قول الى أهله ، جزاء الله كل خير .

والله أسأل أن ينفع بهذه الرسالة القيمة كما نفع الأمة بحياة ومؤلفات هذا الامام الجليل عليه رحمة الله وغفرانه . وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

### ترجمة المصنف

هو استاذي الجليل ، العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز ابن مانع . من أشهر علماء هذا القرن في جزيرة العرب . كان مولده سنة ١٣٠٠ في عنيزة . وتلقى العلم في بلده ، ثم رحل الى بغداد ودمشق ومصر حيث تلقى العلم عن علماء تلك البلاد ، واجتمع بأهل الرأي والفضل فيها ، وكون معهم صداقات استمرت طوال حياته .

ثم عاد ، وأنشأ في البحرين وقطر نهضة علمية ما زالت بلاد الخليج وشرقي الجزيرة تعيش في آثارها . ثم تسلم ادارة المعارف في المملكة العربية السعودية ، حيث كان محل ثقة الملك عبد العزيز آل سعود - رحمه الله -

الذي ولاه رئاسة هيئة التمييز العليا مع الاشراف على جميع المحاكم الشرعية .

وكان بدء نهضة المعارف السعودية على يديه ، فقد بقي فيها قرابة خمسة عشر عاماً ، يعمل بصبر العلماء واخلاص الاقبياء ولما أصبحت ادارة المعارف ووزارة بقي مستشاراً لها حتى عام ١٣٧٧ . وبعدها طلبه سمو الشيخ علي آل ثاني من المملكة ليكون المستشار الديني لحكومة قطر ، فندب لذلك ، وقام بأعمال جليلة ، كان من أبرزها اقتراحه على حكام البلاد ورجالها من أهل السعة أن يطبعوا الكتب النافعة ، فزادت الكتب التي طبعت باقتراحه على المائة مجلد ، جزاء الله والمحسنين كل خير .

كما أن حياته التعليمية والادارية وصلاته العامة لم تترك له وقتاً كافياً للتأليف ، فاقترعت على مؤلفات صغيرة الحجم ، كان يكتبها للطلاب سداً لحاجتهم . منها : « ارشاد الطلاب » ، و « اقامة الدليل والبرهان » ، و « الاجوبة الحميدة » ، و « تحديق النظر في أخبار المهدي المنتظر » ، و « القول السديد فيما يجب على العبيد » ، و « مختصر عنوان المجد في تاريخ نجد » ، و « الكواكب الدرية على الدرة المضيه » للعلامة السفاريني في التوحيد وكشف الغطاء عما في اعلام الوري من الخطا » ، وعدد من

الحواشي على الكتب التي كان يدرسها لطلابه ، منها : « حاشية على دليل الطالب » في الفقه الحنبلي ، و « سبل الهدى شرح شواهد قطر الندى » ، و « شرح العقيدة السفارينة لعلها » ، و « حاشية على العمدة » ، و « شرح شواهد المفتي » ، و « حاشية على رسالة الكلبوي » في آداب البحث . كما كتب مقدمات هامة للعديد من الكتب - وكان يعد طبقات للحنابلة غير انه لم يرتبها فبقيت جزائز بين أوراقه ، وغير ذلك من الأعمال .

وكان رحمه الله واسع الامام بالمؤلفات القليلة ، دائم المطالعة والبحث ، كثير العبادة .

وقد من الله عليه بقوة الذاكرة وحفظ الحواس حتى وفاته في بيروت قبيل فجر ١٤ / ٧ / ١٣٨٥ الموافق ١١ / ٧ / ١٩٦٥ عليه رحمة الله ،

زهير الشاويش

بيروت غرة المحرم ١٣٩١

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي فوق مخلوقاته ، الذي استوى على عرشه العظيم بذاته ، المتكلم بالقرآن الكريم ، المنزل على النبي المصطفى الرحيم ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين ، ومن اتبعهم متمسكاً بسيرتهم سالكا الصراط المستبين .

أما بعد : فقد سألتني بعض الفضلاء ، عن حكم الإجارة على تلاوة القرآن .

فأجبت بما قام عليه الدليل ، وقال به كل فاضل جليل . ثم طلب مني الزيادة على ذلك الجواب ، وبسط القول حتى لا يبقى أقل شبهة ولا ارتياب ، فأجبت إلى ما سأل ، راجياً الثواب من الله عز وجل . وهذا نص السؤال :

ما قول العلماء الأعلام ، وحملة شريعة سيد الأنام : في

حكم الإجارة على تلاوة القرآن؟

وهل يستحق الأجير الأجرة على ذلك؟

وهل لقراءته ثواب يهدى لأحد من المسلمين حياً كان ،  
أو ميتاً؟

وهل يصل ثواب قراءة القرآن إلى الميت مطلقاً سواء كان  
بأجرة أم لا؟ أفيدونا مأجورين .

الجواب :

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

الإجارة على تلاوة القرآن باطلة ، والآخذ والمعطي آثمان ،  
وهو من أكل الأموال بالباطل الذي نهى عنه سبحانه وتعالى  
في محكم كتابه بقوله : ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ )  
البقرة : ١٨٨ . يبين ذلك أن الإجارة على التلاوة بدعة ، وكل بدعة ضلالة .

وفي « صحيح مسلم » عن عائشة رضي الله عنها عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا  
فَهُوَ رَدٌّ » أي : مردود عليه

والتالي بالأجرة ليس معه على جواز فعله دليل ؛ لا من  
الكتاب ، ولا من السنة ، بل عمله منافٍ للاخلاص الذي هو  
شرط لصحة الأعمال وقبولها عند الله تعالى ، قال سبحانه وتعالى :  
( وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ) البينة : ٥ وقال  
تعالى : ( لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ) هود : ٧ ، والملك : ٤ ،  
قال الفضيل بن عياض : أخلصه وأصوبه ، فإن العمل إذا كان خالصاً  
ولم يكن صواباً لم يقبل ، وكذا إذا كان صواباً ولم يكن خالصاً  
لم يقبل ، فلا بد في العمل ، أن يكون خالصاً لوجه الله تعالى ،  
صواباً على سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

ومن المعلوم أن التالي بالأجرة ، عمله ليس خالصاً لله ، لأنه  
قصد به المال ، ولا صواباً ، لأن التلاوة بالأجرة بدعة منكورة .

وفي « صحيح مسلم » عن أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم ، أنه قال : « قَالَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى : أَنَا أَعْنِي  
الشركاء عن الشرك ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي  
تَرَكْتُهُ وَشَرَكُهُ » وفي رواية ابن ماجه « فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ »

وروى الامام أحمد والنسائي عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أنه قال : « من غزا في سبيل الله ولم ينو إلا عقلاً فله مانوى » .

قلت : وكذلك التالي بالأجرة له مانوى من الدنيا ، وليس له ثواب يهديه لأحد من المسلمين لاحي ولا ميت .

ونحن نذكر بعض الأحاديث الدالة على بطلان الإجارة على التلاوة ، ثم تتبعها بشيء من كلام العلماء الأعلام ، فنقول : روى الامام أحمد ، عن عبد الرحمن بن شبل ، عن النبي ﷺ أنه قال : « اقرؤوا القرآن ولا تغلوا فيه ، ولا تجفوا عنه ، ولا تأكلوا به ، ولا تستكثروا به »<sup>(١)</sup> والغلو : التشديد ومجاوزة الحد . قال ابن الأثير عند ذكره حديث « وحامل القرآن غير الغالي فيه ولا الجافي عنه »<sup>(٢)</sup> إنما قال ذلك لأن من أخلاقه وآدابه التي أمر بها ، القصد في الأمور ، وخير الأمور أوساطها

(١) ورواه أبو يعلى والطبراني أيضاً . قال الهيثمي : رجال أحمد ثقات . وقال ابن حجر في « الفتح » إسناده قوي .

(٢) رواه أبو داود في « سننه » عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ولفظه « إن من إجلال الله لإكرام ذي الشيبة المسلم ، وحامل القرآن غير الغالي فيه ولا الجافي عنه ، وإكرام ذي السلطان المقسط » وهو حديث حسن .

وقوله : « ولا تجفوا عنه » قال في « النهاية » أي : تعاهدوه ، ولا تبعدوا عن تلاوته .

وروى الامام أحمد أيضاً والترمذي ، عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ( اقرؤوا القرآن واسألوا الله به ، فإن من بعدكم قوماً يقرءون القرآن يسألون به الناس ) .

وروى ابن ماجه عن عبادة بن الصامت قال : علّمت رجلاً القرآن فأهدى لي قوساً ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : « إن أخذتها أخذت قوساً من النار » فرددها . فإذا كان هذا في التعليم الذي تدعو إليه الضرورة الدينية ، ولا يقوم الدين غالباً إلا به ، فكيف بالتلاوة المجردة التي هي عبادة بدنية محضة ؟ !

وروى أبو داود عن جابر قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نقرأ القرآن وفينا الأعرابي والأعجمي . فقال : « اقرؤوا فكل حسن ، وسيجيئ أقوام يقيمونه كما يقيم القديح يتعجلونه

ولا يتأجلونه « - والتدح بالكسر: السهم قبل أن يرش وينصل . قاله في « القاموس » . وقال في « النهاية » . يقال للسهم أول ما يقطع : قطع ، ثم ينحت ويبرى فيسمى : برى ، ثم يقوم فيسمى : قدحاً ، ثم يرش ويركب نصله فيسمى : سهماً . ومعنى الحديث أنهم يقيمون حروف القرآن ، ولكنهم يضيعون حدوده ، ويتمجلون أجره في الدنيا ، ولا يتأجلون الثواب عند الله يوم القيامة .

وروى أبو داود أيضاً . عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال : « اقرؤوه قبل أن يقرأه قومٌ يقيمونه كما يقام السهم ، يتمجلون أجره ولا يتأجلونه » والسهم : هو الذي يُرمى به عن القوس كما في « النهاية » .

وروى البيهقي في « شعب الإيمان » عن بريدة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « من قرأ القرآن يتأكّل به الناس جاء يوم القيامة ووجهه عظمٌ ليس عليه لحم » .

والأحاديث في ذلك كثيرة ، لو ذهبنا نقلها لاحتاج ذلك إلى كتاب كبير ، وإنما المقصود تنبيه النبيه ، الخائف على

دينه ، القاصد بأعماله وجه الله تعالى .

وأما أقوال العلماء الدالة على بطلان الإجارة على التلاوة ، فأشهر من أن تذكر ، وأكثر من أن تحصر ، امتلأت منها بطون الدفاتر ، وعرفها من وفقه الله من ذوي البصائر ، وإليك قطرة من فيض بحر ، ودرّة من عقد نحر .

قال العلامة الحجاوي في « الإقناع » - من كتب الخائبة : ويحرم ولا تصح إجارة على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية ، وهو : المسلم . ولا يقع الإجارة لفاعله ، كاللحج ، والعمرة ، والأذان ونحوها ، كاقامة ، وإمامة ، وصلاة ، وتعليم قرآن ، وفقه ، وحديث ، وكذا قاله ابن حمدان .

قلت : والتلاوة يختص فاعلها أن يكون من أهل القرية فلا تصح الإجارة عليها ، لأن الكافر يمنع من شراء المصحف ، وقراءة القرآن .

وقال الامام البركوي في كتابه « الطريقة المحمدية » في الفصل الثالث ، في أمور مبتدعة وباطلة ، أكب الناس عليها



على ظن أنها قرب مقصودة . . . إلى أن قال : ومنها الوصية من الميت باتخاذ الطعام والضيافة يوم موته أو بعده ، وباعطاء دراهم لمن يتلو القرآن لروحه ، أو يسبح أو يهلل له ، وكلها بدع منكرة باطلة ، والمأخوذ منها حرام للآخذ ، وهو عاص بالتلاوة والذكر لأجل الدنيا . انتهى ملخصاً .

وقال الامام العلامة العيني شارح « البخاري » : وينع القارىء للدنيا ، والآخذ والمعطي آثمان .

وقال تاج الشريعة في « شرح الهداية » - من كتب الحنفية - : إن القرآن بالأجرة لا يستحق الثواب ، لا للميت ، ولا للقارىء .

وقال العلامة خير الدين الرملي : المفتى به جواز الآخذ استحساناً على تعاليم القرآن ، لا على القراءة المجردة ، والإجارة في ذلك باطلة ، وهي بدعة لم يفعلها أحد من الخلفاء .

وقال الامام ابو الحسن البجلي في « اختيارات شيخ الاسلام » : ابن تيمية رحمه الله : ولا يصح الاستئجار على القراءة وإهداؤها

إلى الميت ، لأنه لم يُنقل عن أحد من الأئمة الإذن في ذلك . وقد قال العلماء : إن القارىء إذا قرأ لأجل المال ، فلا ثواب له . فأي شيء يهدى إلى الميت ؟ وإنما يصل إلى الميت العمل الصالح . والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأئمة ، وإنما تنازعوا في الاستئجار على التعليم ، ولا بأس بأخذ الأجرة على الرقية . ونص عليه الامام احمد رحمه الله .

قلت : فتأمل قول شيخ الاسلام : والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأئمة ، مع سعة اطلاعه ، وإحاطته بأقوال العلماء ؛ يتبين لك بطلان الإجارة على التلاوة ، ومن أجاز ذلك ، فيطلب منه الدليل من الكتاب والسنة .

وأما ما رواه البخاري عن ابن عباس ، أن نفرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم لدبغ - أو سليم - فعرض لهم رجل من أهل الماء ، فقال : هل فيكم من راق ؟ إن في الماء رجلاً لديناً - أو سليماً - فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء ، فبرأ ، فجاء بالشاء إلى أصحابه ، فكفروا ذلك ،

وقالوا : أخذتَ على كتاب الله أجرًا ؟! حتى قدموا المدينة فقالوا : يا رسول الله : أخذ على كتاب الله أجرًا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أحقَّ ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » .

فلم يقل أحد من الأئمة : إنه يدل على جواز أخذ الأجرة على مجرد التلاوة . وإنما استدل به بعضهم على جواز أخذها على التعليم .

وقد ادعى جماعة من العلماء أنه منسوخ بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، كما في « عون الباري لحل أدلة البخاري » وبعضهم استدل به على أخذ الأجرة على الرقية فقط . وقال : الأخذ ليس على مجرد التلاوة ، وإنما هو على المعالجة والمداواة .

ولهذا قال الامام البنوي في « شرح السنة » لما ذكر هذا الحديث : وفيه دليل على جواز الرقية بالقرآن ، وبذكر الله ، وأخذ الأجرة عليه ، لأن القراءة والنفث من الأفعال

المباحة ، وفيه إباحة أجر الطبيب والمعالج ، فجعل المأخوذ على المعالجة ، لا على مجرد التلاوة

وظاهر كلام شيخ الاسلام يدل على ما ذكرناه ، والله أعلم .  
فتبين أن الإجارة على مجرد التلاوة باطلة ، وأن الأجير لا يستحق أجرًا ، وليس له ثواب يهديه لأحد من المسلمين ، لا حي ، ولا ميت .

وينبغي أن يعلم أن كلامنا في التلاوة لا غيرها من سائر القرب ، ولا تقاس على غيرها ، لوجود الأدلة الدالة على تحريمها بأجرة .

وقد قال العلماء رحمهم الله تعالى : لا قياس مع النص ، ولا إشكال أنه ما أفسد الدين شيء مثل القياسات الفاسدة ، والتأويلات الباطلة .

إذا تقرر ما تقدم ، فقد اختلف العلماء في ثواب أعمال البر ، ما عدا التلاوة بأجرة ، هل يصل إلى الأموات ، أم لا ؟ فذهب جماعة إلى أنه لا يصل إليه شيء ، مستدلين بمعوم قوله تعالى :

( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى ) النجم : ٣٩ .

وزهد جمهور العلماء إلى أنه يصل مستدلين بما لا يحصى من أدلة الكتاب والسنة . وهو الحق الذي نعتده ، ونقول به .  
قال الامام أحمد : الميت يصل إليه كل شيء من الخير ، للنصوص الواردة فيه .

وقال في « الاقتناع » : وكل قرينة فعلها المسلم ، وجعل ثوابها أو بعضها ، كالنصف ونحوه ، لمسلم حي أو ميت ، جاز ونفعه ، لحصول الثواب له . قال : واعتبر بعضهم إذا نواه حال الفعل أو قبله . وقال في « شرح الاقتناع » قال الأكثر : لا يصل إلى الميت ثواب القراءة ، وأن ذلك لفاعله .

قلت : وهذا مذهب الشافعي إذا كان بلا أجر . وأما بها ، فلا يصل على قول الجمهور كما سيأتي .

ومما استدل به الجمهور على وصول ثواب الصدقة إلى الميت ، ما رواه البخاري ، عن ابن عباس ، أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ : إن أمي توفيت ، أينفعها إن تصدقت عنها ؛ قال : « نعم »

وكذلك الحديث الذي في « الصحيحين » عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : إن رجلاً قال لرسول الله ﷺ : إن أمي افتلنت نفسها ، وأظنها لو تكلمت تصدقت ، فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؛ قال : « نعم » .

فهذان الحديثان ، دليل على أن الصدقة عن الميت تنفع الميت ، ويصله ثوابها .

قال الامام الخازن : وهو إجماع العلماء . قال : وكذلك أجمعوا على وصول الدعاء ، وقضاء الدين ، للنصوص الواردة في ذلك . قال : واختلف العلماء في الرجل إذا مات وعليه صوم ، فالراجح جوازه عنه ، للأحاديث الصحيحة فيه .

وأما الصلوات ، وسائر التطوعات ، فلا يصله عند الشافعي ، والجمهور .

وقال أحمد : يصله ثواب الجميع ، والله سبحانه وتعالى أعلم .  
وقال في « نيل الأوطار » : قال في « شرح الكنز » :

إنَّ للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره ، صلاةً كان ، أو صوماً ، أو حجاً ، أو صدقة ، أو قراءة قرآن ، أو غير ذلك ، من جميع أنواع البرِّ ، ويصل ذلك إلى الميت ، وينفعه عند أهل السنة انتهى .

قلت : ولا بد من ملاحظة ما تقدم من التفصيل ، لاسيما ما حكاها في « شرح الاقتناع » عن الأكثر ، من عدم وصول القراءة إلى الميت .

وقال في « نيل الأوطار » أيضاً : والمشهور من مذهب الشافعي ، وجماعة من أصحابه ، أنه لا يصل إلى الميت ثواب قراءة القرآن .

وذهب الامام أحمد ، وجماعة من العلماء ، وجماعة من أصحاب الشافعي ، إلى أنه يصل ، قاله النووي في « الأذكار » فقد حكى النووي ، إمام الشافعية في عصره وما بعده : أن مشهور مذهب الامام الشافعي ، عدم وصول ثواب قراءة القرآن إلى الميت .

وقال في « شرح صحيح مسلم » في باب وصول الصدقة عن الميت إليه ما نصه : والمشهور في مذهبننا - يعني الشافعية - أن قراءة القرآن ، لا يصله ثوابها .

وفي « شرح المنهاج » لابن النحوي ، لا يصل إلى الميت عندنا ثواب القراءه على المشهور .

وقال الامام الخازن الشافعي في تفسير سورة ( النجم ) : والمشهور من مذهب الشافعي ، أن قراءة القرآن ، لا يصله ثوابها ،

وقال جماعة من أصحابه : يصله ثوابها .

فهذه نصوص علماء الشافعية في حكاية مذهبهم ، أن ثواب قراءة القرآن لا يصل إلى الميت ، هذا إذا كان بلا اجرة ، وأما بها ، فلا يصل على قول جمهور العلماء ، وليس للقارىء ثواب كما تقدم ، والمأخوذ على ذلك حرام ، وآخذه داخل تحت قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحبار والرهبان يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله ) .

التوبة : ٣٤ . ومما يزيد المقام اتضاحاً ، والباطل افتضاحاً ، ما ذكره العلامة السيد نعمان الآلوسي في « جلاء العينين » حيث قال بعد كلام سبق : هل للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره ، أم لا ؟ فأهل السنة على الأول ، والمعتزلة على الثاني . لكن استثنى مالك ، والشافعي ، العبادات البدنية المحضة ، كالصلاة ، والتلاوة ، فلا يصل ثوابها إلى الميت عندهما ، بخلاف غيرها ، وهو المشهور عن الشافعي .

والذي حرره المتأخرون من الشافعية ، وصول القراءة للميت إذا كان بحضرته ، أو دعا له عقبها ، ولو غائباً ، لأن في محل القراءة تنزل الرحمة والبركة ، والدعاء عقبها أرجى للقبول . ومقتضاه أن المراد انتفاع الميت بالقراءة ، لا حصول ثوابها له .

وأما عندنا ، فالواصل إليه نفس الثواب ، وهذا إذا لم تكن القراءة بالأجرة ، وأما إذا كانت بالأجرة ، فلا تجوز على قول الجمهور المفتى به ، والله سبحانه وتعالى أعلم . انتهى كلامه رحمه الله تعالى .

وروي ذلك عن ابن عباس ، وبه قال سعيد بن جبير ، والحكم .

وقال الامام أحمد بن حنبل : الأمر في شرائها أهون ، وما أعلم في البيع رخصة ، ورخص أكثر الفقهاء في بيعها وشرائها ، وهو قول الحسن ، والشعبي ، وعكرمة ، واليه ذهب سفيان الثوري ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . انتهى .

وقال في « الاقناع » و « شرحه » : ويجرم بيع مصحف ولو في دين ، ولا يصح لكافر ، وتيمه في « المنتهى » . ومقتضاه صحته للمسلم مع الحرمة . وكذا إجارته ، ورهنه ، فيحرمان ، ولا بصحاح ، ويلزمه بذله لمن احتاج إلى القراءة فيه ولم يجد مصحفاً غيره ، ولا تجوز القراءة فيه بلا إذن مالكة ، ولا يكره شراؤه ، ولا إبداله بمصحف آخر . ويجوز نسخه بأجرة ، ولا يقطع سارق بسرقة ، أي : المصحف ، لأنه لا يباع .

فقد ظهر مما أُمليناه، أن مذهب الامام الشافعي ، و كذا مالك ، عدم وصول ثواب قراءة القرآن للأموات ، إذا كان بلا أجرة . وأما إن كان بأجرة ، فلا يصل بانفاق الأئمة ، وهذا يعرفه من تحاشى بحلية الانصاف ، وطرح رداء العناد والاعتساف ، فن ادعى من الشافعية ، أن ثواب قراءة القرآن يصل إلى الأموات ، فهو بين أمرين ، إما معاند ، أو جاهل بذهب ، وقد قامت عليه الحجة من مذهبه بما ذكرناه .

وهاهنا فوائد ينبغي ذكرها ، ويهم طالب العلم معرفتها الأولى في بيع المصاحف وأخذ الأجرة على كتابتها . قال الامام البغوي في « شرح السنة » : اختلف أهل العلم في بيع المصاحف ، قال ابن عمر : بئس التجارة بيع المصاحف ، وكتابتها بالأجرة . ويروى عنه أنه كان يقول : وددت أن الأيدي تقطع في بيع المصاحف ، وكره بيعها وشراءها ، علقمة ، وشريح ، وابن سيرين ، والنخعي . وكرهت طائفة بيعها ، ورخصوا في شرائها .

الثانية : اختلف العلماء في الأجرة على تعليم القرآن . قال في « شرح السنة » : ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن غير مباح ، وهو قول الزهري ، وأبي حنيفة ، وإسحاق .

وذهب قوم إلى أنه لا بأس بأخذ المال ما لم يشترط . وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، والشعبي .

وقال بعض أهل العلم : أخذ الأجرة على تعليم القرآن له حالان ، فإذا كان في المسلمين غيره ممن يقوم به ، حل له أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، لأنه غير متعبد عليه . وإن كان في حال ، أو موضع لا يقوم به غيره ، لم يحل له أخذ الأجرة عليه . وتأول على هذا اختلاف الأخبار فيه .

وقال الامام ابن رشد المالكي في « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » : وأما الاستئجار على تعليم القرآن ، فقد اختلفوا فيه أيضاً ، فقد كرهه قوم ، وأجازه آخرون . والذين أباحوه ، قاسوه على سائر الأفعال ، وذكر حديثين في الرقية دليلاً لهذا القول ،

ثم قال : وأما الذين كرهوا الجُمْل على تعليم القرآن ، فقالوا : هو من باب الجمل على تعليم الصلاة ، قالوا : ولم يكن الجمل المذكور في الإجارة على تعليم القرآن ، وإنما كان على الرقي ، وسواء كانت الرقي بالقرآن أو غيره ، فالاستئجار عليه عندنا جائز ، كالملاجات ، قالوا : وليس واجباً على الناس . وأما تعليم القرآن فهو واجب الناس .

وقال الشمراني في « الميزان » : ومن ذلك قول أبي حنيفة ، وأحمد ، أنه لا يصح الاستئجار على القرب الشرعية ، كالحج ، وتعليم القرآن ، والإمامة ، والأذان ، مع قول مالك ، والشافعي ، أنه يجوز ذلك في الإمامة بمفردها .

وقال الامام ابن القيم في « أعلام الموقعين » في فتاوى النبي ﷺ : وسأله ﷺ عباد بن الصامت ، وذكر حديث القوس الذي ذكرناه . ثم قال : ولا يتنافي هذا قوله « إن الحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله » في قصة الرقية ، لأن تلك جمالة على

الطب ، فطبه بالقرآن ، فأخذ الأجرة على الطب ، لا على تعليم القرآن ، وهاهنا منعه من أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، فإن الله سبحانه وتعالى قال لنبيه : ( قل لا أسألكم عليه أجرأ ) الأنعام : ٩٠ وقال تعالى : ( قل ما سألتكم من أجرٍ فهو لكم ) سبأ : ٤٧ وقال سبحانه وتعالى : ( اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ) يس : ٢١ فلا يجوز أخذ الأجرة على تبليغ الاسلام والقرآن . انتهى .

فتأمل الفرق بين حديث عبادة ، وحديث ابن عباس ، يظهر لك ما صرح به الامام ابن القيم ، من أن حديث عبادة دالٌّ على تحريم الأجرة على تعليم القرآن ، وحديث ابن عباس دالٌّ على جواز الأجرة والجمل على الطب بالقرآن . وهذا لا خلاف فيه بين أكثر العلماء ، كما أنه لم يرخص أحد من العلماء في جواز الأجرة على تلاوة القرآن ، كما ذكره شيخ الاسلام في الفتاوى .

والثالثة في كراهة القراءة عند القبر . قال في « الاختيارات » ونقل عن أحمد كراهة تلاوة القرآن على القبور ، وهو قول

جمهور السلف . واتخاذ المصاحف عند القبر بدعة ولو للقراءة ، ولو نفع الميت ، لفعله السلف ، ولم يقل أحد من الأئمة المعتبرين ، إن الميت يؤجر على استماعه للقرآن . ومن قال : إنه ينتفع بسماعه دون ما إذا بعد ، فقوله باطل يخالف الإجماع . والقراءة على الميت بعد موته بدعة ، بخلاف القراءة على المحتضر ، فإنها تستحب بـ (يس) . انتهى ملخصاً .

الرابعة : في كيفية إهداء نواب الأعمال الصالحات إلى الأحياء والأموات من المسلمين . قال في « الاقناع » و « شرحه » ويستحب إهداء ذلك ، فيقول : اللهم اجعل نواب كذا لفلان ، وذكر القاضي أنه يقول : اللهم إن كنت أثبتني على هذا ، فاجعله أو ما تشاء منه لفلان . وقال ابن تيميم : والأولى أن يسأل الأجر من الله تعالى ، ثم يجعله له ، أي : للمهدي له ، فيقول : اللهم أثبني برحمتك على ذلك ، واجعل نوابه لفلان ، وللمهدي ثواب الإهداء . وقال بعض العلماء : يثاب كل من المهدي والمهدي له ، وفضل الله واسع .

الخامسة : قال الامام النووي في « التبيان » والامام العلامة ابن مفلح في « الآداب » وغيرهما : أجمع المسلمون على وجوب تعظيم القرآن العظيم على الإطلاق ، وتنزيهه وصيانيته .

قلت : وقد خالف في ذلك جماعات من الجهال ، فقرأوا القرآن من غير تعظيم ولا احترام ، فيسمع من يمر بهم اللفظ ، والكلام البذيء ، والمنكرات ، وقول الزور ، وهم بهذا الفعل آثمون ، لأنهم خالفوا إجماع المسلمين ، بل خالفوا أمر رب العالمين . قال الله سبحانه وتعالى : ( وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ) الأعراف : ٢٠٤ .

قال الامام القاضي عياض : اعلم أن من استخف بالقرآن ، أو بالصحف ، أو بشيء منه ، أو جحد حرفاً منه ، أو كذب بشيء مما صرح به فيه ، من حكم ، أو خبر ، أو أثبت ما نفاه ، أو نفى ما أثبتته ، وهو عالم بذلك ، أو شك في شيء من ذلك ، فهو كافر باجماع المسلمين .



قال : وقد أجمع المسلمون على أن القرآن المتلوّ في جميع الأقطار ، المكتوب في المصحف الذي بأيدي المسلمين ، مما جمعه الدفّتان من أول ( الحمد لله رب العالمين ) إلى آخر ( قل أعوذ برب الناس ) كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ ، وأن جميع ما فيه حق ، وأن من نقص منه حرفاً قاصداً لذلك ، أو بدّل به حرف آخر مكانه ، أو زاد فيه حرفاً لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الاجماع ، وأجمع عليه أنه ليس بقرآن ، عامداً لكل هذا ، فهو كافر .

قلت : فياويل من بدّل كلمة ( استوى ) هذه الكلمة العظيمة بكلمة ( استولى ) تلك الرذولة الساقطة .

السادسة : في مذهب السلف في كلام الرب سبحانه وتعالى . قال الامام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : والصواب في هذا الباب وغيره ، مذهب السلف وأئمتها ، أنه سبحانه وتعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ، وأنه يتكلم بمشيئته وقدرته ، وأن كلامه لا نهاية لها ، وأنه نادى موسى بصوت سمعه موسى ،

وقد ناداه حين أتى ، لم يناده قبل ذلك ، وأن صوت الرب عز وجل لا يماثل أصوات العباد ، كما أن علمه لا يماثل علمهم ، وقدرته لا تماثل قدرتهم ، وأنه سبحانه وتعالى بائن عن مخلوقاته بذاته وصفاته ، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته وصفاته القائمة بذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته .

وأن أقوال أهل التعطيل والاتحاد الذين عطّلوا الذات أو الصفات ، أو الكلام أو الأفعال ، باطلة .

وأقوال أهل الحلول الذين يقولون بالحلول في الذات ، أو الصفات باطلة . انتهى كلامه رضي الله تعالى عنه .

السابعة : قال في « الاقتناع » : وبستحب حفظ القرآن إجماعاً ، وحفظه فرض كفاية إجماعاً .

ويسن ختمه في كل اسبوع ، ويكره تأخير الختم فوق أربعين يوماً بلا عذر .

ويحرم إن خاف نسيانه ، ويختتم في الشتاء أول الليل ، وفي الصيف أول النهار ، ويجمع أهله وولده عند ختمه ، ويدعو نصاً .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على  
على أشرف المخلوقات ، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم  
باحسان ، السالكين مسلك ذوي السعادات .

وهذا آخر الجواب ، والله وليّ التوفيق والصواب . وقد  
تحرّيت فيه العدل والانصاف ، مع أنني على يقين أنه سيغيظ عبيد  
الدرهم والدينار الدجاجة الآكلين أموال الناس بالباطل .

وإذا قلت الحق ، وأدّيت الواجب ، فلا أبالي بالمدح والقدح  
إذا صحّ منك الود يا غاية المنى فكل الذي فوق التراب تراب  
وما أحسن ما قيل :

وإن رغمت أنوف من أناس فقلل يارب لا ترغم سواها  
ويجب على كل مسلم التأدب بتأديب الله ، والامتناع  
لأوامر الله . قال الله تعالى : (فبشّر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون  
أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب) الزمر: ١٧، ١٨  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .